لا خير في حكومات "الإنقاذ" المتعاقبة

smartnews-agency.com/ar/reports/2019-11-27/مواطنون-لا-خير-في-حكومات-الإنقاذ-المتعاقبة

مظاهرة ضد "اللجنة الدستورية" وتحرير الشام" شمال إدلب 2019 - ©وكالة سمارت للأنباء/وكالة سمارت للأنباء

سمارت - إدلب

يرى مواطنون مقيمون في محافظة إدلب شمالي سوريا، أنه لا خير في حكومات "الإنقاذ" المتعاقبة العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة "هيئة تحرير الشام"، وذلك تعليقا على تشكيل حكومة "الإنقاذ" الثالثة في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية السيئة التي تعيشها هذه المناطق.

ووصل غالبية السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة "تحرير الشام" إلى هذا التصور والحكم على حكومات "الإنقاذ" بسبب القرارات التي فرضتها على السكان التي تجيز لها بأخذ الضرائب (إن صح التعبير بحكم أنها المتحكمة بالمنطقة) تحت مسمى "الزكاة" إضافة إلى احتكار العديد من التجارات وحصرها بأشخاص مقربين لـ"تحرير الشام".

فوق المعاناة والنزوح ضرائب حكومة "الإنقاذ"..

قال "خالد" (إسم مستعار) مقيم بريف إدلب الجنوبي لـ"سمارت" إن حكومة "الإنقاذ" السابقة عملت على فرض ضرائب على الأهالي في المناطق الخاضعة لسيطرتها في الوقت الذي يعانون فيه من النزوح والتشرد نتيجة الحملة العسكرية لقوات النظام السوري وروسيا.

وأضاف "خالد" أن حكومة "الإنقاذ" تصدر قراراتها لفرض الضرائب بأوقات جني المحاصيل الزراعية مستمدة هيمنتها من تبعيتها لـ"تحرير الشام" للتحكم بمقدرات الشعب وأخذ الضرائب بالقوة، على حد قوله.

وأعلنت "حكومة الإنقاذ" شهر أيار 2019، عن "الهيئة العامة للزكاة" من خلال تعميم وزعته على خطباء المساجد طالبتهم فيه بحث المصلين على إعطاء الزكاة لهم "لتوزعها الأخيرة على العوائل الفقيرة"، تلا ذلك تشكيل لجنة لجباية "زكاة" زيت الزيتون شهر تشرين الأول 2019، في بلدة كفرتخاريم.

ولا يرى "خالد" أن الحكومة الجديدة بأفضل من سابقتها إذ استمرت بسياسة فرض الضرائب مع قدوم فصل الشتاء الذي تزداد فيه الأعباء الاقتصادية على السكان.

وكان "مجلس شورى حكومة الإنقاذ" اختار الاثنين 19 تشرين الثاني 2019، المهندس العسكري علي كده رئيسا جديدا للحكومة وكلفه بتشكيل حكومة جديدة، بعد استقالة الحكومة السابقة برئاسة فواز هلال عقب انتهاء ولايتها.

لا خدمات مقابل الضرائب..

أشار "حسين" (إسم مستعار) لـ"سمارت" أن حكومة "الإنقاذ" لم تقدم أي خدمات للسكان ولم تصدر أي قرار لصالحهم رغم استمرارها بفرض الضرائب، مؤكدا أن جميع حكومات "الإنقاذ" ستستمر بسياساتها هذه لأن القرار لا يعود لها وإنما لـ" تحرير الشام".

ويوافق "سعيد" (إسم مستعار) أحد سكان قرية خان السبل جنوب شرق مدينة إدلب على ما قاله "حسين"، ويضيف أن حكومة "الإنقاذ" السابقة "تفتقد إلى الحكمة والتخطيط السليم في اتخاذ القرارات"، إذ لا توجد أي دراسة مسبقة لتأثير هذه القرارات، في وقت يجب أن يكون العمل الحكومي تنظيمي خدمي يراعي ظروف الشعب والصعوبات التي يمر بها.

واستدرك "سعيد" بالقول إنه لـ"الإنصاف" من الممكن أن ضعف الإمكانيات المادية له تأثير سلبي على عمل الحكومة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يبرر القرارات السيئة التي لا يقابلها أي واقع خدمي بنفس المجال.

وتمنى "سعيد" أن تكون حكومة "الإنقاذ" الجديدة قادرة على تفعيل نظام للمحاسبة ومكافحة الفساد بدءا من داخل الحكومة نفسها، وخاصة في ظل قرارات تسمح باحتكار قطاعات معينة لصالح أشخاص مقربين منها ما يفسح المجال أمام استغلال السلطة لمصالح خاصة.

"الحكومات العسكرية" فاشلة..

اعتبر "هادي" (إسم مستعار) أحد سكان ريف إدلب الجنوبي أن حكومة "الإنقاذ" هي "قسرية فرضت نفسها على الشعب السوري في محافظة إدلب بالقوة العسكرية".

وتابع "هادي" أن هذه الحكومة مثل باقي الحكومات العسكرية في العالم "فشلت على كافة الأصعدة المدنية والخدمية وأضاعت جزء كبير من القوة العسكرية التي من المفترض تكون في خدمة الثورة لتتحول إلى تثبيت حكم فئة معينة".

وحكومات "الإنقاذ" المتعاقبة لم تحقق أي مكسب على الأرض سوى على الصعيد الشخصي لبعض المتنفذين فيها وبـ"تحرير الشام"، إذ أن قراراتها تضيق الخناق على القطاع الخاص وتحتكر المال والاقتصاد لصالح "وكلاء عنها"، بحسب "هادي".

ونوّه "هادي" أن قرارات حكومات "الإنقاذ" فرضت خرائط وخطط عمل على المنظمات الإغاثية والإنسانية وخاصة في المجالين الصحي والتعليمي، الأمر الذي تسبب بالحد من نشاط هذه المنظمات وبالتالي تقليل فرص العمل ما انعكس سلبا على الواقع المعيشي بالمحافظة.

ويرى "هادي" أن الحكومة الجديدة برئاسة المهندس العسكري المقدم علي كدة لن تختلف عن سابقاتها، بل إن الوضع سيزداد سوءا بسبب وجود شخصية عسكرية بدلا من المدنية ما يرسم "ملامح الفشل المسبق على كافة أعمالها".

وقدم رئيس "حكومة الإنقاذ" الثانية فواز هلال الأحد 17 تشرين الثاني 2019، استقالته لـ "مجلس الشورى العام" المنبثق عن "المؤتمر العام للثورة السورية" السبت 30 آذار 2019، والذي من مهام النظر بأداء "حكومة الإنقاذ" وتشكيل حكومة جديدة.

لا أمل بحكومة "الإنقاذ" الثالثة..

تهكم "بهيج" (إسم مستعار) من سكان منطقة جبل الزاوية عند سؤال "سمارت" له عن رأيه بتشكيل حكومة "إنقاذ" ثالثة، قائلا إنها ستتلافى أخطاء الحكومتين السابقتين بإصدار قرارات جديدة تفرض ضرائب سهت عنها سابقتيها لـ"تلعن نفس الشعب" (تزيد من معاناته أكثر).

وأضاف "بهيج" أن أهم إنجاز للحكومة السابقة هو "تحقيق رقم قياسي بأنها أكثر حكومة يكرهها الشعب" إضافة إلى قراريها باحتكار مادة المحروقات وفرض ضريبة "زكاة" على الأهالي.

وتعتمد "حكومة الإنقاذ" على شركة تحمل اسم "وتد" لإدخال الغاز والمحروقات لإدلب عبر تركيا.

وأشار "مؤيد" ناشط في إدلب أن اختلاف الحكومة الجديدة عن سابقتيها لن يكون إلا بالأسماء، إذ أن تبعيتها الفعلية والمتحكم بها هي "هيئة تحرير الشام".

"تحرير الشام" تقصف من يتظاهر ضد حكومتها..

لم يهدأ الشارع في محافظة إدلب عن الاحتجاج ضد "هيئة تحرير الشام" و"حكومة الإنقاذ" العاملة في المناطق الخاضعة للأولى، التي أطلقت النار على المحتجين خلال مظاهراتهم المطالبة بخروجها من محافظتهم، كما وصل بها الأمر لقصف مدينة كفرتخاريم شمالي المحافظة.

وأتت هذه الخطوة من "تحرير الشام" بعد أن طرد محتجون الاثنين 4 تشرين الثاني 2019، لجان جمع أموال "الزكاة" وعناصر الأولى من معاصر الزيتون وبعدها سيطروا على مخفر كفرتخاريم، ورفعوا عليه علم الثورة السورية وعلى حاجز لـ"تحرير الشام" عند مدخل المدينة.
وتبع ذلك مقتل شخصين وجرح مدنيين الخميس 7 تشرين الثاني 2019، نتيجة قصف لـ"تحرير الشام" بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة على مدينة كفرتخاريم، حيث بدأت هجوم على المدينة بعد أن حشدت قواتها في محيطها الأربعاء 6 تشرين الثاني 2019.
ليتوصل بعد ذلك كل من الجيش السوري الحر و"هيئة تحرير الشام" الخميس 7 تشرين الثاني 2019، إلى اتفاق ينهي هجوم وحصار الأخيرة على مدينة كفرتخاريم مقابل عودة مؤسسات حكومة "الإنقاذ".
وفرضت "حكومة الإنقاذ" سلطتها الإدارية على كامل محافظة إدلب، عقب سيطرة "تحرير الشام" على كامل المنطقة إثر معارك مع فصائل من الجيش السوري الحر، انتهت باتفاق يقضي بانسحاب الفصائل واعترافها بالسلطة الإدارية لـ "الإنقاذ"، حيث لاقت الأخيرة رفضا من الأهالي والمجالس المحلية المرتبطة بالحكومة السورية المؤقتة، إضافة إلى فرضها ضرائب جديدة مؤخرا أدت إلى موجة غضب ومظاهرات ضدها.